

الى السيدة الوزيرة المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تضرر أبناء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بجهة كلميم وادنون من عدم تفعيل مقتضى تخصيص نسبة من مناصب التوظيف العمومي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

إن تخصيص نسبة من مناصب التوظيف العمومي لفائدة أبناء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من التدابير ذات الطابع الاجتماعي والرمزي المندرجة في إطار الاعتراف الوطني بتضحيات هذه الفئة، وفي سياق سياسات الإنصاف والتمييز الإيجابي المعتمدة في عدد من المباريات العمومية، كما هو منصوص عليه في عدد من المذكرات والمنشورات التنظيمية المعمول بها.

ورغم التنصيص على هذا المقتضى في عدد من إعلانات مباريات التوظيف، إلا أننا نتوصل بشكايات متكررة من مترشحين ينتمون إلى هذه الفئة، وتعتبر حالة المواطن الخليل المنشور مثالا للمترشحين لهذه المباريات من جهة كلميم وادنون، حيث اجتاز مباريات تهم قطاعات العدل والصحة والنقل والتعليم العالي والعلاقات مع البرلمان والثقافة والسياحة، إلى جانب المجلس الأعلى للسلطة القضائية، دون أن يتمكن من الظفر بأي منصب، وهو ما يجعل التطبيق العملي للمقتضى المشار إليه محل تساؤلات كبيرة حول مدى توحيد مساطر التفعيل بين مختلف القطاعات الحكومية، وحول آليات التتبع والمراقبة التي تعتمدها الحكومة لضمان احترام هذا المقتضى، وتكافؤ الفرص، والشفافية في تدبير مباريات التوظيف.

وتأسيسا على ما سبق فإننا نتوجه إليكن بهذا السؤال عن:

•التدابير التي تعتمدها الوزارة لضمان التفعيل الفعلي والموحد لمقتضى تخصيص نسبة من مناصب التوظيف لفائدة أبناء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عبر مختلف القطاعات والإدارات؟

•الآليات المعتمدة لتتبع مدى احترام هذا المقتضى في إعلانات ونتائج المباريات العمومية؟ ومدى استعدادكم لنشر معطيات إحصائية دقيقة ومحيطة حول عدد المباريات التي تم فيها تفعيل هذا الإجراء، وعدد المستفيدين منه حسب القطاعات، وذلك تعزيزا للشفافية وتكريسا للثقة في منظومة التوظيف العمومي؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

محمد صباري